الهجـــرة غير النظاميــة من وإلى ليبيا ـ دراســة تحليلية مقارنة.

د.أبو القاسم محمّد المشــاي* ـ الهيئة الليبية للبحث العلمـي ـ طرابلس
أ.نجاح الهوش سُــليمان ـ المعهد العالي للعلوم والتقنية ـ زوارة.

تاريخ الاستلام 20/ 7 / 2025 تاريخ القبول 12/ 8 /2025م

Irregular Migration To and From Libya: A Comparative Analytical Study

Najah Al Hosh
The Higher Institute of Science & Technology, Zwara
*Abulgasem Al Mashai
Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli.
ORCID: 0000-0002-9202-547X

Abstract

This study rigorously analyzes irregular migration, foregrounding Libya's critical role as a transit hub between Africa and Europe. Employing a robust mixed-methods design, it synthesizes quantitative data from a 200 migrant survey, with qualitative insights from IOM and UNHCR reports. Findings unequivocally identify economic hardship (41%) and armed conflicts (27.5%) as primary migration drivers, complemented by family reunification (20.5%) and political and religious persecution (8.5%). Sudan (28.5%), Niger (24.5%), and Mali (16.5%) emerge as key origin nations, all characterized by profound socioeconomic and security instabilities. Demographically, the migrant cohort predominantly comprises young adults (18-35) exhibiting limited formal education and engaging in precarious, low-skilled labor. The migratory journey is demonstrably perilous, with transportation difficulties (42%) and security threats (26%) being paramount. Critically, the study underscores climate change (e.g., drought, water scarcity) as a significant, yet frequently understated, push factor.

A comparative analysis reveals substantial alignment between survey data and international reports regarding core drivers and associated risks. However, the study discerns specific nuanced individual motivations and detailed socioeconomic profiles often less emphasized in broader international assessments. This research advocates for an integrated policy framework, synthesizing macro-level data with granular field insights, to effectively address root causes, safeguard vulnerable populations, and foster sustainable spatial development.

Keywords: Irregular Migration, Libya, Economic Factors, Social Conflict, Climate Change, Human Smuggling, Vulnerable Populations, Policy Integration.

الملخّـــــص:

تُقدم هذه الدراســة تحليلاً دقيقاً للهجرة غير النظامية، مع التركيز على الدور المحوري لليبيا كنقطة عبور بين أفريقيا وأوروبا. باستخدام منهجية بحثية مختلطة، تقارن الدراسة بين البيانات الكمية المستقاة من استبيان شمل 200 مهاجر، ومناقشة تقارير المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين. حيث تُظهر النتائج بشكل لا لبس فيه أن الصعوبات الاقتصادية (41%) والصراعات المسلحة (27.5%) هي الدوافع الرئيسية للهجرة، إضافة إلى لم شمل الأسرة (20.5%) والاضطهاد السياسي والديني (8.5%). وتُحدد الدراسة السودان (28.5%)، والنيجر (24.5%)، ومالي (16.5%) كدول المنشأ الأساسية لغالبية المهاجرين، والتي تتسم جميعها بعدم استقرار اجتماعي-اقتصادي وأمني عميق. ديموغرافياً، تتألف فئة المهاجرين غالباً من الشباب (18-35 عاماً) ذوي المستويات التعليمية المحدودة والمنخرطين في أعمال غير مستقرة ومنخفضة المهارة. كما تُشكل صعوبات النقل (42%) والتهديدات الأمنية (26%) أبرز التحديات. والأهم من ذلك، تُسلط الدراسة الضوء على تغير المناخ (مثل الجفاف وندرة المياه) كعامل دافع للهجرة، كما يكشف التحليل المقارن عن توافق جوهري بين نتائج الاستبيان والتقارير الدولية فيما يتعلق بالدوافع الرئيسية والمخاطر. ومع ذلك، تُميز الدراسة دوافع فردية دقيقة (مثل لم شمل الأسرة والاضطهاد) وملامح اجتماعية واقتصادية مفصلة غالباً ما تكون أقل تركيزاً في التقييمات الدولية الأوسع. تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح إطار سياساتي متكامل يجمع بين البيانات الكلية والرؤى الميدانية التفصيلية لمعالجة الأسباب الجذرية، وحماية الفئات الضعيفة، وتعزيز مسارات التنمية المكانية المستدامة.

الكلمات المفتاحيـــة: الهجرة غير النظامية، ليبيا، العوامل الاقتصادية، الصراع الاجتماعي، التغير المناخي، تهريب البشر، الفئات الضعيفة، تكامل السياسات.

المقدمـــــــــة:

تعد الهجــرة غير النظامية من القضايا المعقدة التي تتداخل فيها أبعاد اقتصادية، اجتماعية، سياسية وأمنية. ولا تقتصر آثارها على دولة بعينها، ولكنها جعلت من ليبيا، بفضل موقعها الجغرافي، بوابة عبور رئيسية للمهاجرين القادمين من أفريقيا نحو أوروبا، وقد زادت الأزمات المتلاحقة منذ 2011 من تعقد ملف الهجرة، لاسيما العامل الأمني وتنازع السيطرة والنفوذ بين المجموعات المسلحة، مما يخلق ظروف مناسبة لنمو شبكات

التهريب والاتجار بالبشر عبر الحدود.

تهدف هذه الدراسة إلى تناول الظاهرة من زاوية شاملة، تمزج بين التحليل الكمي والنوعي. في الجانب الكمي، اعتمدت الدراسة على استبيان شمل مئة مهاجر شاركوا طوعاً في الإجابات، والتي ركزت على معلومات ديموغرافية مثل السن، والهوية، بالإضافة إلى الأسباب والدوافع، وتاريخ الهجرة ونقاط العبور، والتحديات التي واجهوها خلال الرحلة وبعد الوصول. أما في التحليل النوعي، فقد استندنا إلى مراجعة تقارير صادرة عن منظمات دولية كمنظمة الهجرة الدولية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، إلى جانب دراسات بحثية تناولت أزمة الهجرة كنتاج للأوضاع الأمنية، السياسية وتداعياتها الإقليمية. تشير النتائج الأولية إلى أن تزايد إعداد المهاجرين ساهمت في تشكيل أسواق عمل موازية، تأسس على هامش الاقتصاد المحلي الذي يعاني أزمات أعمق.

هـذا الوضع رغم أهميته يوفر مصدر دخلٍ لكثيرين وسد حاجة السـوق من اليد العاملة، إلا أنه أدى -أيضاً - إلى ارتفاع نسب البطالة والفقر بين الفئات الأكثر هشاشة. (2023 UNHCR,). كما واجه المهاجرون تحديات داخل المناطـق والمجتمعات المستقبلة، وشكلت اللغة عاملاً أساسياً في عدم القدرة على الاندماج بسهولة في سوق العمل، وهو ما أدّى إلى حالات تمييز اجتماعي واقتصادي. ومن جهة البعد الأمني. لم تقتصر التبعات على تنامي ظاهـرة تجارة البشر؛ بل ظهرت أيضاً آثار تعزز من قوة شبكات التهريب والجريمة فوق الدولية أو عبر الحدود، التي باتت تعتمد على هذه التدفقات كمورد تمويل، سيطرة ونفوذ، مما يزيد من صعوبة تنسيق السياسات الدولية والإقليمية، وتنفيذ الخطط الاستراتيجية للأمن الإنساني عموماً. ولتجاوز التعامل مع الظاهرة باعتبارها أزمة فقط، تقترح الدراسة تبني "النموذج التنموي المكاني"، الذي يرى في الأزمات فرصة لإعادة توزيع النشاط الاقتصادي والاجتماعي. هذا النموذج يعتبر أن الحدود ليست حواجز، بل ممرات حيوية لحركة البشر تعزيز الجاذبية المحلية. من خلال تشجيع مشاريع تنموية صغيرة ومتوسطة في مناطق المنشأ والمصدر، وتحسين البنى التحتية للنقل والطاقة والاتصالات، يمكن للتنمية المكانية أن تساهم بشكل فاعل في الحد من دوافع تدفق الهجرات خاصة في الأقاليم المستقرة نسبياً، كما يشدد النموذج على ضرورة بناء تعاون وشراكات فعالة بين الحكومات الوطنية والمؤسسات المانحة والمنظمات غير الحكومية، من أجل توفير تدريب مهني نوعي، دعم مالي لمبادرات العودة الطوعية، وتلبية احتياجات المهاجرين، سواء العائدين أو أولئك الذين يقيمون في مناطق العبور، كما تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية متوازنة للهجرة غير النظامية في ليبيا. رؤية تجمع بين تحليل الواقع الميداني

وتحليل البيانات، واقتراح حلولاً تنفيذية تراعي الأبعاد الإنسانية والتنموية والأمنية، بما يخدم الاستقرار والسلم في المنطقة والإقليم ككل.

الفرضيات والعوامل الدافعة للهجرة غــير النظامية:

تكتســب دراسة الفرضيات والعوامل الدافعة للهجرة أهمية حيوية؛ نظراً لتداعياتها وأثارها الإنسانية والأمنية، وقد تأتي الآثار السياسية لإدارة ملف أو أزمة الهجرة غير النظامية بتحديات ونتائج نناقشها في الفرضيات والمبررات التالية:

1-الحـــــروب والصراعات السياسية: منذ عام 2011، تشهد ليبيا أزمــة عدم استقرار سياسي وأمني ومؤسساتي عموماً، مما جعلها بيئة خصبة لشبكات تهريب البشر، فقد تسببت الانقسامات الداخلية وغياب حكومة مركزية قوية في انتشار المليشيات المسلحة التي تدير عمليات التهريب والاستغلال. ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة، فقد أصبح الاتجار بالبشر تجارة مربحة داخل ليبيا ودول المصدر؛ بسبب هشاشة المؤسسات وحالة الفراغ الأمني. (UNHCR2023,). كما تعكس التقارير الزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين، وتعدد جنسياتهم، وتزايد نسبة الإناث والأطفال، وخاصة النازحين من مناطق الحروب والصراعات الأهلية.

2-الأزمات الاقتصاديـــة والفقر: تشكل الأوضاع الاقتصادية الصعبة في دول المصدر عاملاً رئيسياً يدفع الأفراد إلى الهجرة. تشير جميع الدراسات والبيانات بأن الغالبية العظمى للمهاجرين غير النظاميين العابرين أو القادمين إلى ليبيا ينتمون إلى مناطق ودول تعاني الفقر المدقع، والنزاعات الداخلية، وانعدام الاستقرار الأمني مثل النيجر وتشاد والسودان والصومال ومالي. زيادة على ذلك، فإن أزمة الاقتصاد الليبي، بسبب الصراعات المستمرة وعدم الاستقرار الحكومي عموماً، جعلت البلاد أكثر اعتماداً على المهاجرين غير النظاميين في كثير من المهن والقطاعات، وهذا ساهم في زيادة معدلات التدفق في السنوات الأخيرة بحثاً عن العمل، مع أزمات بيئية واقتصادية، بحثاً عن ظروف معيشية واقتصادية أفضل. (,World Bank 2023).

3-التغير في منهجيات وسياسات إدارة الهجرة وتأثيرها :خلال العقود الماضية باتت ليبيا وجهة للعمالة المهاجرة من أغلب الدول الأفريقية، خاصة في قطاعات الخدمات والبناء والزراعة. إلا أن غياب سياسات واضحة لإدارة ملف الهجرة غير النظامية بعد عام 2011 أدى إلى تفاقم الأوضاع، حيث تحولت ليبيا من بلد استقبال إلى بلد عبور رئيسي نحو أوروبا، كما أثرت التعارضات السياسات ومنهجيات الدول الأوروبية والمتوسطية حول إدارة الأزمة. وبشكل متأخر وقعت اتفاقيات بين ليبيا ودول أوروبية، وفي أولي هذه الدول

إيطاليا في سنة 2017، لتعزيز جهود مراقبة الحدود والحد من تحركات المهاجرين غير النظاميين، ومن الملاحظ أن الاتفاقية الليبية الإيطالية لم تعالج تدفقات الهجرة من منابعها الأصلية. من خلال بناء استراتيجية تنموية تحد من ظاهرة الهجرة، حسب ما تتفق حولها جل التقارير الدولية بأن دوافع الهجرة الأساسية كانت ومازالت ترتبط بعوامل تنموية واقتصادية مع انعدام الأمن والاستقرار. (MSF2022,)

المنهجية:

أعتدت الدراسة على إجراء استبيان ميداني لعينة عشوائية من المهاجرين غير النظاميين، والذي يتضمن ثلاثة أقسام رئيسية:

1-بيانات أساسية: مثل الفئة العمرية، الجنس، الموطن الأصلي، والمجموعة العرقية.

2-دوافع وتاريخ الهجرة، أهمها: أسباب الهجرة، تاريخ الدخول، ونقاط العبور.

3-معلومات إضافية: تشمل المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، المهنة، التحديات، والخطط المستقبلية.

عينة الدراسة:

تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية من المهاجرين غير النظاميين في ليبيا عبر مقابلة شخصية، مع ضمان سرية المعلومات وحساسية السياق الثقافي. ونظراً لعدم توفر بيانات فعلية ميدانية حديثة، تم الاستناد إلى بعض الأرقام بناء على التقارير السنوية الصادرة عن منظمة الهجرة الدولية (IOM) في ليبيا للأعوام 2016- 2024.

مراجعة الأدبيات:

الدراسات السابقة:

1-**دراســـــة:** كيف أدى تهريب المهاجرين إلى تأجيج الصراع في ليبيا. والتي نشرها مركز شاتام هاوس للباحثين: تيم إيتون ولبنى يوسف (2025). والتي بينت كيف أصبحت البلاد البوابة والمعبر الرئيسي للهجرة غير النظامية إلى أوروبا من القارة الإفريقية. حيث تشير الدراسة إلى أن المحاولات الأوروبية للحد من تهريب وتجارة البشر المهاجرين، قد عالجت الأعراض الطارئة بدلاً من الذهاب إلى الأسباب الجذرية، ويضاف إليها الصراعات والتدخلات السياسية الدولية أدت إلى تفاقم، والتي جعلت من أزمة الهجرة غير النظامية قضية أكثر تعقيداً، تستخدم الدراسة تحليلاً مقارناً لمنظومات التهريب في ثلاثة نقاط تدفق وعبور رئيسية في ليبيا، وتعد الأكثر نشاطاً: الكفرة وسبها والزاوية. كما تقدر الدراسة أن الهجرة غير النظامية وتهريب البشر، حققت ما يقارب مليار دولار في عام 2016 فقط. (Eaton, T. Yousef, L2025). مما أدى إلى تطور منابع الحصول على الأموال غير القانونية

وازدهار شبكات التهريب العابرة للحدود، وباتت جزءاً من نظام (اقتصاد الظل). حيث سهلت شبكات الاتصالات والتحويلات الرقمية وإعادة تدوير الأموال واستثمارها إلى نمو تجارة البشر وتوسعها عالمياً. كما أشارت الدراسة أن إحصائيات وبيانات الهجرة في الآونة الأخيرة، شهدت زيادة كبيرة وملحوظة في تدفق أعداد المهاجرين العابرين عبر البحر المتوسط خاصة من جهة الساحل الشرقي ليبيا. كما وثقت عدد من المنظمات الدولية تزايد أعداد الوفيات والمفقودين، إذ يتعمد المهربون التخلي عن المهاجرين في الصحراء، أو يسلكون بهم طرقاً أكثر خطورة لتجنب الكشف والملاحقة. (Eaton, T, Yousef, 2025 L.). واكتفت الدراسة بقراءة وتحليل بعدين يتركز أحداهما حول قصور المعالجات الأوروبية الذي أدى إلى زيادة تعقيد ملف أزمة الهجرة؛ بسبب تضارب وتقاطع المصالح والنزاعات المتجددة في المنطقة والإقليم، كما بينت أن التهريب بشكل عام وتهريب البشر خصوصاً تحول إلى اقتصاد موازي ومنبع أموال طائلة وغير قانونية.

2-دراســــــــة: شيماء محي الدين (2019) بعنوان "ظاهرة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا: دراسة في الأبعاد وسبل المكافحة"، وبالتحليل لهذه الأزمة المتزايدة التعقيد وتأثيراتها العميقة على دول المنطقة خلال العقد الممتد تقريباً من أكثر من عقدين من الزمن. انطلقت الدراسة من ضرورة فهم الأسباب الكامنة وراء الظاهرة، عبر صياغة أهداف محددة تشمل تفكيك المقومات الأساسية لتهريب البشر عبر فحص دقيق للعوامل الاقتصادية (كالفقر والبطالة)، الاجتماعية (كالنزاعات والتهميش وانعدام التنمية)، والسياسية (انعدام الأمن الإنساني وهشاشة المؤسسات) التي تعد من أبرز عوامل الهجرات. كما هدفت إلى رسم إطار واضح للأبعاد المتعددة للظاهرة، ليس فقط كنشاط غير قانون، بل كقضية ذات اعتبارات اقتصادية (مثل تدفقات الأموال غير المشروعة) واجتماعية (مثل استغلال الفئات الضعيفة وتفكك النسيج المجتمعي)، وأمنية (مثل ارتباطها بالجريمة المنظمة والإرهاب)، وإضافة إلى ذلك، عرضت الدراسة بشكل تحليلي سبل المكافحة المتبعة، عبر تقييم ومراجعة الجهود المبذولة على المستوى النظري والاستراتيجيات المعلنة، وكذلك على مستوى التطبيق العملي والإجراءات الميدانية المنفذة من قبل الدول والمنظمات المعنية، وكشفت النتائج التي توصلت إليها الباحثة عن واقع مقلق، يتمثل في تصاعد ملحوظ ومستمر في معدلات أنشطة تهريب البشر عبر المنطقة، وهو ما تؤكده أغلب البيانات الصادرة عن منظمات رصد حركة وتدفق المهاجرين غير النظاميين، والتي برزت بشكل واضح خلال الفترة من (2014 - 2019)، حيث تنامت الأرباح التي تجنيها الشبكات الفوق دولية من تجارة البشر والتهريب بشكل عام، وبينت نفس الفترة المرونة والقدرة المتزايدة على التكيف

مع إجراءات الرقابة والتتبع والملاحقة وتطوير أساليب للتحايل عليها. ومن جهة أخرى، أكدت الدراسة على وجود تغيرات أو فجوة كبيرة بين الأهداف والطموحات الاستراتيجية والواقع التنفيذي، حيث تتصف الاستراتيجيات والبرامج المصممة لمكافحة الظاهرة بالضعف والقصور في العديد من الحالات. ومما فاقم الأوضاع، ضعف مستويات التنسيق والتعاون الفعال بين الدول المتأثرة بالظاهرة وبين دول المصدر، سواء على مستوى تبادل البيانات والمعلومات أو تنفيذ عمليات مشتركة لمعالجة الظاهرة، وهذا أعاق إلى حد بعيد فاعلية الجهود الجماعية ومنح فرص للمهربين باستغلال ضعف المراقبة الحدودية والثغرات الإدارية. كما بينت الدراسة كيف استغلت هذه الشبكات بمهارة الخصائص الجغرافية الصعبة للمنطقة والمناخ العام من الاضطرابات وعدم الاستقرار السياسي والأمني لتنفيذ عملياتها وتوسيع نطاق شبكاتها. كما ناقشت بشكل نقدي الثغرات الأساسية في منظومة الاستجابة الإقليمية والوطنية مؤكدة على القصور في التنفيذ الفعلي للخطط، ومحدودية التعاون البيني، وغياب سياسات وقائية شاملة ومستدامة تعالج جذور المشكلة المتمثلة في العوامل الدافعة للهجرة غير النظامية. بالإضافة إلى عدم كفاية وفعالية آليات الرقابة والمتابعة على امتداد الحدود والمنافذ البرية والبحرية الشائعة. (محي الدين، 2019). يؤكد محي الدين على أن أي محاولة جادة وفعالة لمواجهة تهريب البشر في شرق أفريقيا لا يمكن أن تحقق أي نجاح إلا من خلال تبني مقاربة شاملة واستراتيجية متكاملة، تتجاوز الحلول الأمنية الضيقة، لترتكز على دعائم أساسية تشمل تعزيز التعاون الإقليمي، تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج تنموية واجتماعية تعالج الأسباب الجذرية التي تدفع الأفراد إلى المخاطرة بحياتهم، وتقوية القدرات المؤسسية والبشرية في مجال إدارة الحدود ومراقبتها، مع تبني استراتيجيات مرنة وقادرة على التكيف في مواجهة التحديات المتغيرة التي يفرضها هذا النشاط الإجرامي العابر للحدود. (محي الدين، 2019).

يتناول بحث إدارة الهجرة في ليبيا والدور الغامض للمنظمات الدولية، الذي نشر عام 2024 عن طريق معهد الأرومتوسطي للباحث جوليان براشيت، مسألة إدارة الهجرة في ليبيا، مع تسليط الضوء على الدور الغامض والمعقد للمنظمات الدولية، وتحديداً المنظمة الدولية للهجرة. (IOM). يناقش الباحث كيف تحولت أزمة الهجرة، لاسيما في فترات الصراع إلى أداة للتدخل السياسي، كما يركز البحث على دور المنظمة الدولية للهجرة منذ اندلاع الصراعات في ليبيا بعد 2011، موضحاً كيف أن بعض الحكومات استخدمت هذه المنظمات كوسيلة لإدارة ملفات حساسة قانونياً، دون أن تتحمل مسؤولية مباشرة عنها. بينما تبقى الجهات السياسية في الظل. (Brachet, Julien 2024.). ومن الناحية

التاريخية، لطالما كانت الهجرة عبر الصحراء الكبرى والمتوسط جزءاً من الديناميكية الاجتماعية والاقتصادية، تظل ليبيا، بفضل موقعها المتوسطي الافريقي الحيوي ومواردها الاقتصادية، وجهة مفضلة للمهاجرين من غرب ووسط وشرق أفريقيا، خاصة خلال فترات النزاعات والحروب. على سبيل المثال، أدت الحروب في السودان إلى تدفق أعداد هائلة من النازحين إلى ليبيا. ومع مرور الوقت، تراكمت الصراعات وتنوعت، ما أدى إلى تصاعد موجات الهجرة بشكل كبير. مع ما تعانيه ليبيا من أزمات داخلية معقدة، كما لعبت IOMدوراً محورياً، إذ سهلت عمليات العودة والاجلاء لعشرات الآلاف من المهاجرين غير النظاميين. لكن الباحث يشير إلى أن نشاط المنظمة لا يقتصر على الجانب الإنساني فقط، بل يتعداه ليخدم في أحيان كثيرة أجندات الدول المتدخلة في الشأن الليبي. ومع استمرار الفوضى وعدم الاستقرار، ظهرت أسواق جديدة مرتبطة بتهريب البشر، ومراكز احتجاز سرية، وشبكات نقل واتصال متطورة. كما تعكس هذه الأوضاع فشل السياسات الدولية، رغم الدعم والتمويلات الضخمة الموجهة للحد من الهجرة غير النظامية. مما يعني أن الحلول المطروحة غير قادرة على إحداث فرق حقيقي مع الإصرار على تكرارها دون أي نتائج ملموسة. وهذا ما يكشف عنه البحث، حيث التوتر الدائم بين البعد الإنساني والسياسات الدولية في التعامل مع ملف الهجرة غير النظامية، ويوضح كيف أصبحت المنظمات الدولية أداة لإدارة قضايا الهجرة داخل بيئات النزاع. وأن السياسات الحالية بعيدة كلياً عن تحقيق أهدافها. لذلك، يرى الباحث أن الوقت قد حان لإعادة النظر في آليات العمل، وتحديد مسؤوليات المنظمات الدولية بشكل شفاف وواضح (Brachet, Julien2024.).

دراســـــة حميد الهاشمي، الموســـومة "الذاكرة والهجرة غير الشرعية: أساليب التهريب والتعرض للمخاطر (شهادات شفوية لمهاجرين عراقيين إلى هولندا)، صادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في بيروت، عام 2015، تتناول تجارب العراقيين الذين هاجروا بطرق غير شرعية إلى هولندا، في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، اعتمدت الدراسة على منهجية التاريخ الشفوي، من خلال جمع شهادات مهاجرين عراقيين، بهدف فهم دوافعهم، وظروف رحلتهم، وتفاصيل تعاملهم مع شبكات التهريب، والمخاطر التي واجهوها. أهم ما ناقشته الدراسة: أن الظروف الأمنية والسياسية في العراق خاصة العنف الطائفي، وانعدام الاستقرار بعد عام 2003، شكلت الدافع الرئيسي للهجرة، حيث تحولت الهجرة إلى اختيار وجودي للنجاة من التهديدات المباشرة للحياة، كما أوضحت كيفية تنظيم شبكات التهريب التي تعتمد على وسطاء محليين وإقليميين، ومراحل الرحلة المعقدة التي تبدأ من العراق مروراً بتركيا أو دول الجوار، وصولاً إلى أوروبا مع

إبراز التكاليف الباهظة التي تصل إلى عشرات الآلاف من الدولارات. كما بينت الشهادات والتحقيقات عن مخاطر جسدية ونفسية واجهها المهاجرون، مثل التعرض للجوع، الغرق أثناء العبور، أو الاعتقال والترحيل. بالإضافة إلى الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالوضع غير القانوني في البلد المضيف. كما أظهرت الدراسة دور الذاكرة في إعادة بناء الهوية، حيث يستخدم المهاجرون سرد تفاصيل رحلتهم الصعبة، كوسيلة لتأكيد شرعية قرارهم، ومقاومة الصورة النمطية السلبية عن "المهاجر غير الشرعي". اختتمت الدراسة بنقد السياسات الأوروبية التي تركز على إجراءات المنع الأمني دون معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، مثل النزاعات وانعدام العدالة في البلدان الأصلية رغم اعتمادها على بيانات نوعية دون الإحصاءات الكمية، فإنها قدمت رؤية إنسانية عميقة لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مع تركيزها على أصوات المهمشين، وتحليل التفاعل بين الذاكرة الفردية والهوية الاجتماعية في سياق الهجرة القسرية.

تحليل نتائج العينة ومناقشة التقارير

نتائج العينـــــــــــة:

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية من 200 مهاجر أفريقي غير نظامي، حيث بينت عن جنسيات متعددة ويشكل مهاجري السودان النسبة الأكبر بحوالي 28.5%، يليهم النيجريون بنسبة 24.5%. هناك - أيضًا - وجود لمالي وتشاد ونيجيريا وبوركينا فاسو والصومال. هذه الدول تعاني من مشاكل متشابهة رغم تباعدها الجغرافي. الجانب والبعد المشترك بين هذه الدول هو ضعف الأوضاع الأمنية والاقتصادية. الحروب والنزاعات المسلحة منتشرة، والدولة غائبة في كثير من الأحيان. الفقر والبطالة متفشيان، وغياب الحماية الاجتماعية تجبر الناس على المغامرة بحياتهم. السودان تحديدًا يعيش أزمات متتالية منذ سنوات. النزاعات في دارفور ومناطق النوبة تسببت في نزوح ملايين الأشخاص، بيانات المنظمة الدولية للهجرة تقدر عدد النازحين داخليًا بحوالي 10.7 مليون، بينما فرّ حوالي 1.7 مليون إلى دول الجوار، ووصل جزء كبير منهم إلى ليبيا. الوضع معقد جدًا، والناس يهربون من جحيم الحروب والفقر إلى مجهول قد يكون أكثر قسوة. الرحلة محفوفة بالمخاطر حتى صاروا يطلقون عليها طرق الموت، لكن اليأس يدفعهم للمخاطرة بحياتهم.

التوزيع الجغرافي ودول المصدر:

لنلقي نظـــرة على توزيع الجنسيات في العينة المدروسة. نجد أن السودانيين يشكلون النسبة الأكبر بنحو 28.5%، يليهم النيجريون بنسبة 24.5%. أما الماليون فيحتلون المرتبة الثالثة بنسبة 16.5% تقريباً. ثم تأتي الجنسية التشادية بنسبة 11.5%، بينما تمثل نيجيريا

حوالي 8.5% من العينة. بوركينا فاسو تسجل 6%، والصومال بنسبة 4.5% فقط. رغم أن هذه الدول متباعدة جغرافياً، إلا أنها تشترك في ظروف صعبة. أما السودان فهو يعاني منذ سنوات من نزاعات متعددة، خاصة في إقليم دارفور ومناطق النوبة. الأوضاع تدهورت أكثر مع الحرب الأهلية الأخيرة. حيث تشير تقارير المنظمة الدولية للهجرة إلى نزوح أكثر من 10 ملايين شخص داخلياً، بينما فرّ حوالي 1.7 مليون إلى دول مجاورة وصل منهم إلى ليبيا حوالي 240 ألف لاجئ. ((UNHCR, 2025. كما تعاني دول الساحل على غرار مالي، النيجر، بوركينا فاسو وتشاد من حالة انعدم استقرار كبير تتمثل في الأوضاع الأمنية المتدهورة، انتشار الجماعات المسلحة، غياب الدولة الفعال خاصة في المناطق النائية والمعزولة يزيد الأمور تعقيداً. يوضح الشكل رقم (1) توزيع جنسيات المهاجرين غير النظاميين. حيث نلاحظ أن معظم هذه الدول تعاني من الفقر والبطالة، مع غياب شبكات الحماية الاجتماعية الأساسية. هذه العوامل مجتمعة تدفع الكثيرين للهجرة بحثاً عن حياة أفضل.

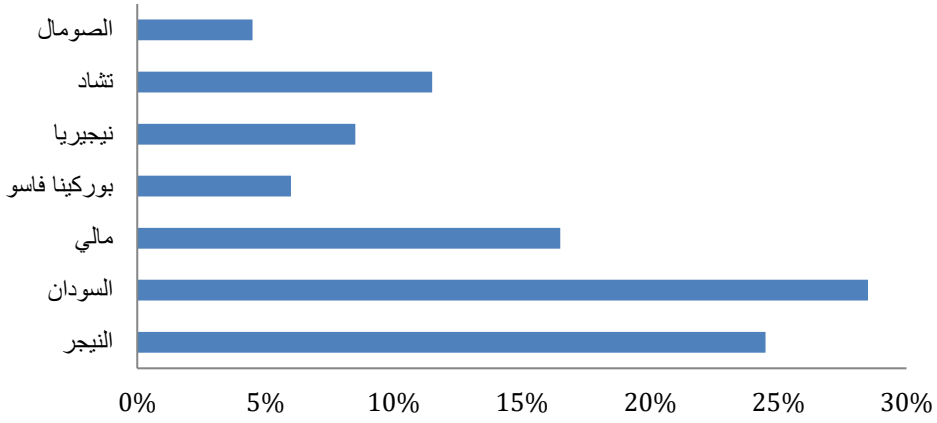

الشكل رقم (1): التوزيع الجغرافي لجنسيات المهاجرين غير النظاميين % . المصدر: أستبيان العينة.

دوافع الهجـــــرة:

تُظهر نتائج الاستبيان، كما يرسمها الشكل رقم (2) حيث يتصدّر الدافع الاقتصادي المرتبة الأولى بنسبة 41%، إذ يسعى هؤلاء الأفراد إلى فرص عمل ودخل يمكنهم من إعالة أنفسهم وأسرهم. يلي ذلك الفرار من الصراع الأهلي والنزاعات المسلحة (27.5%)، كما هو الوضع في السودان، وهو مؤشر على الدافع القسري المتزايد للهجرة خاصة في

السنوات الأخيرة. فيما شكّل لمّ شمل الأسرة (20.5%) والفرار من الاضطهاد السياسي أو الديني (8.5%)، هذه الدوافع تؤكد على البعد المركّب والمعقّد للرغبة والقرار بالهجرة والفرار. هنا لا يُفهم القرار كمحصلة للخوف او للرغبة، بل كنتاج لضغوط حياتية قاسية ومصير وجودي.

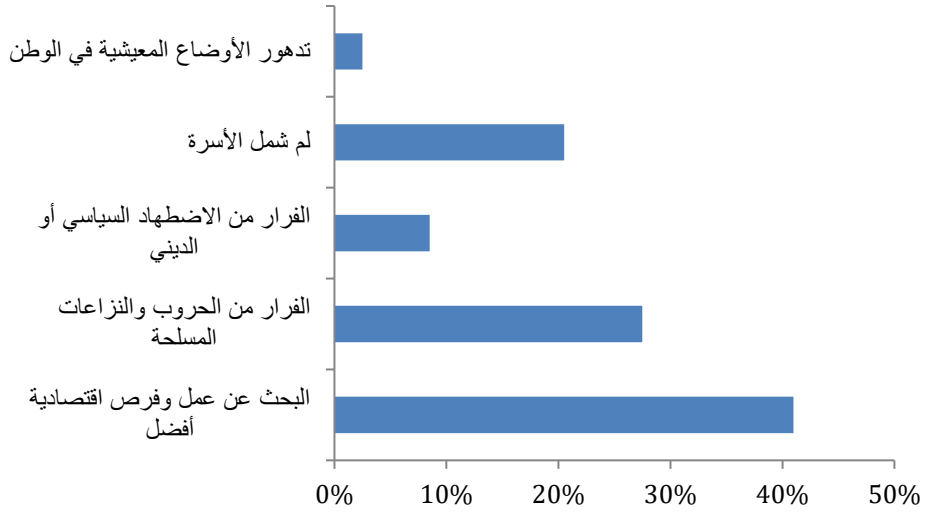

الشكل رقم (2): دوافع القرار بالهجرة % . المصدر: استبيان العينة.

المهارات والتعليم:

من خلال بيانات العينة كما بالشكل رقم (3)، نلاحظ أن معظمهم من الشباب بين 18 و35 سنة. هذه الفئة العمرية تتمتع عادةً بالطاقة والقدرة على تحمل الصعوبات. ربما لهذا السبب يغامرون برحلات خطرة عبر الصحاري والطرق الوعرة. الأمر لا يتعلق فقط بالعمر. الكثير من هؤلاء الشباب يبحثون عن فرص عمل أفضل. نجد بينهم عمال بناء ومزارعين، وغيرهم ممن يعتمدون على قوتهم الجسدية ومهاراتهم البسيطة. وتشكل الهجرة بالنسبة لهم مصير لتحسين ظروفهم المادية. الجدير بالملاحظة والاهتمام أن هذه الفئات العمرية تمثل القوة العاملة الأساسية في بلدانهم الأصلية. لكن ظروف الحياة الصعبة تدفعهم للمغامرة. منهم من ينجح في تحسين وضعه وإيجاد ظروف مناسبة، بينما يواجه آخرون مصيرًا مختلفًا.

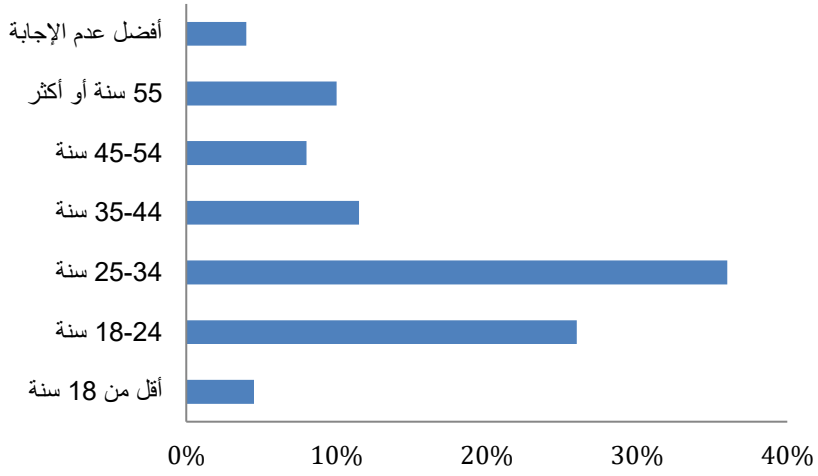

الشكل رقم (3): توزيع الفئات العمرية للمهاجرين. المصدر: استبيان العينة

الوضع التعليمي للمهاجرين يختلف كثيرًا من مهاجر لآخر. تكشف بيانات العينة كما يرسمه الشكل (3)، حيث نجد أن نسبة كبيرة منهم لم تكمل المرحلة الابتدائية، بينما تأتي نسبة الذين تحصلوا على اتمام التعليم الإعدادي والابتدائي متقاربة، والبعض الآخر لم يدخل المدرسة أصلًا. نعم هناك من أنهى الثانوية، لكن خريجي الجامعات بينهم نادرون. هذه المؤشرات تكشف لنا بإن أوضاع التعليم في مناطق ومصادر المهاجرين تشهد أوضاعا قاسية، بل يعكس مشاكل عميقة في أنظمة التعليم ببلدانهم. كثير من هؤلاء المهاجرين يعملون في وظائف غير رسمية، أو في مجالات لا تحتاج لمهارات عالية مثل البناء أو الزراعة. أما بالنسبة للمهن، الغالبية يعملون في وظائف بسيطة وغير مستقرة. نادرًا ما تجد بينهم من يمتلك مهارات متخصصة أو حرفية متقدمة. هذا الوضع المهني الصعب يدل على مشكلة أكبر، وهي ضعف برامج التدريب المهني وتنمية المهارات في مناطقهم الأصلية، خاصة في القرى والمناطق النائية. يبدو أن هناك إهمالًا واضحًا، في هذا القطاع الحيوي والأساسي للتنمية المكانية والمستدامة.

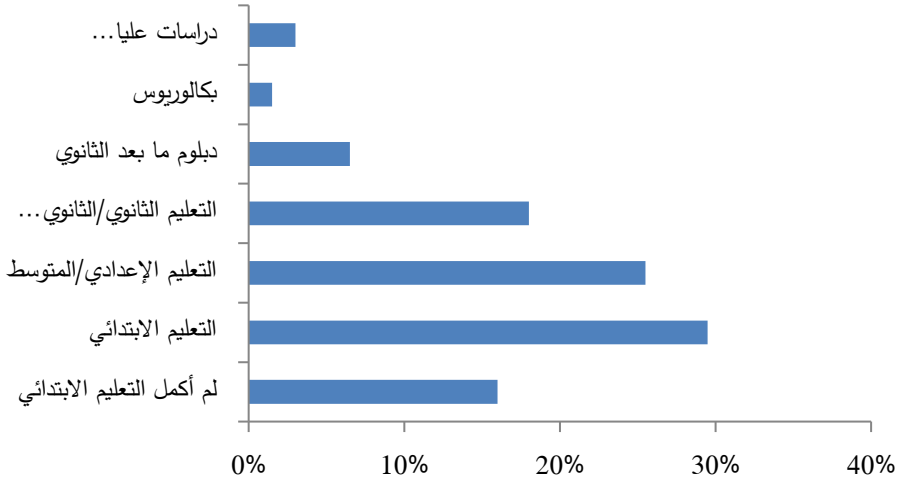

الشكل رقم (4): المستوى التعليمي والمهني للمهاجرين. المصدر: استبيان العينة.

المخاطر والصعوبات:

بناءً على بيانات العينة، كشفت وكما مبين في الشكل (5)، الصعوبات والمخاطر التي تواجه المهاجرين غير النظامين بما فيها الأسباب الكامنة وراء الهجرة، والتي يمكن تمثيلها في صعوبات التنقل والنقل، حيث تستحوذ على النسبة الأعلى بواقع 42%. يلي ذلك مخاطر أمنية وعنف بنسبة 26%، مما يشير إلى تحديات كبيرة تتعلق بالاستقرار والأمان. وتأتي التحديات المادية في المرتبة الثالثة بنسبة 16%، مما يعكس حجم ونوع الضغوط الاقتصادية التي يواجهها المهاجرين عبر الصحراء. بينما كانت صعوبات الحصول على الماء والطعام 7%، وتشير البيانات إلى إن نسبة 9% يواجهون صعوبات صحية. في المقابل، فإن نسبة ضئيلة جدًا من العينة تقدر بـ 1% أفادت بأنها لم تواجه صعوبات كبيرة.

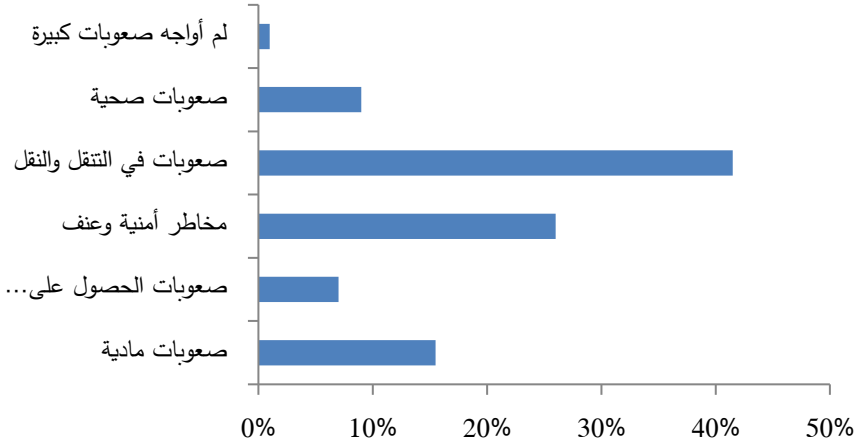

الشكل رقم (5): الصعوبات التي تواجه المهاجرين غير النظاميين. المصدر: استبيان العينة

التغيرات المناخية وعلاقتها بالهجرة والنزوح:

رغـم أن الناس لم يتحدثوا بصراحة عن المشاكل والأزمات البيئية في استطلاعات الرأي والعديد من التقارير تتعامل معها كمؤشر او فرضية ثانوية، إلا أن الواقع يقول شيئاً آخر. لو نظرنا إلى الخرائط الجغرافية والبيانات المناخية بمناطق مثل النيجر، مالي، بوركينا فاسو، سنلاحظ كيف أن الطقس أصبح أكثر قسوة ويزداد تطرف في العقود الأخيرة. الجفاف لم يعد مجرد حدث عابر، بل تحول إلى أزمة متكررة. فغالبية المزارع الصغيرة التي كانت تعتمد عليها المجتمعات الريفية والعائلات الصغيرة بدأت تختفي شيئاً فشيئاً. معدلات الإنتاج الزراعي لم تعد كما كانت، والمياه أصبحت شحيحة ونادرة. هذا الوضع الذي انعدمت فيه سبل وفرص العيش دفع الكثير من المزارعين والرعاة إلى مغادرة قراهم ومزارعهم. بعضهم توجه إلى المدن الكبيرة بحثاً عن فرص عمل، وبعضهم اضطر إلى عبور الحدود هرباً من الجوع والفقر.

البيانات المناخية الصادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) تكشف عن ارتفاعات ملحوظة في درجات الحرارة خلال السنوات الأخيرة، خاصة بين 2016 و2024. في بعض المناطق، وصل الارتفاع إلى درجة ونصف مئوية. كما أن موجات الحر أصبحت أطول وأشد، وهذا كله يجعل الحياة أصعب لمن يعتمدون على

الزراعة والرعي في معيشتهم. وهذا يتوافق مع زيادة تدفق المهاجرين خلال هذه السنوات. كما هو موضح بالشكل رقم (6).

فهم هذه التغيرات البيئية قد يساعد في إيجاد حلول للحد من آثارها على حياة الناس. ومن نتائج ذلك، انعدام فرص العمل ومصادر الدخل في هذه المناطق الريفية والنائية، مما دفع الكثير من السكان إلى الفرار والهجرة بحثًا عن ظروف معيشية أفضل. وهذا ما يجعل من التغيرات المناخية، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة وتأثيرها على الزراعة والموارد الطبيعية، دافعًا مهمًا للهجرة في هذه المناطق والبيئات القاسية، جنبًا إلى جنب مع عوامل أخرى أمنية واقتصادية وعدم استقرار سياسي.

1-مناقشة التقارير: استندت الدراسة على تقارير منظمة الهجرة الدولية، ومنظمة شؤون اللاجئين للفترة الممتدة من عام 2016 إلى عام 2024، حيث تشير أغلب التقارير والدراسات السابقة، وتتفق بشكل كبير على أن الأوضاع الاقتصادية، النزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي، وانعدام التنمية. تصوغ الدوافع الرئيسية وراء الهجرة غير النظامية. فقد أفاد تقرير منظمة الهجرة الدولية لعام 2023، بأن أعداد المهاجرين في ليبيا تجاوزت 700,000 مهاجراً، وزادت لتصل إلى 761,322 بحلول 2024، الشكل رقم (6) يبين تدفقات الهجرة للسنوات من 2016 إلى 2024، ويرجع السبب الرئيسي إلى تزايد الاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، الحرب والنزاع في السودان(2024 Migration Data Portal)

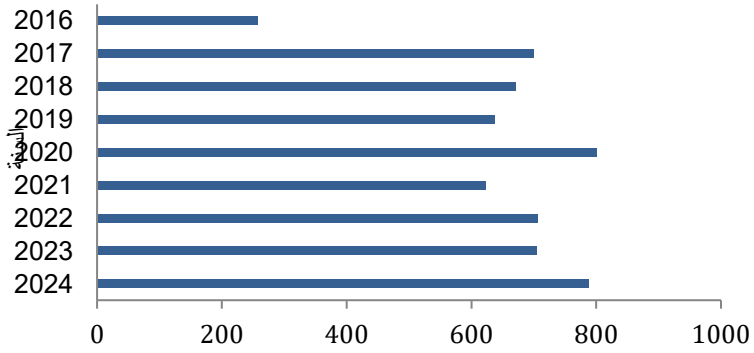

الشكل رقم (6): أعداد المهاجرين غير النظاميين بالألاف (2016 - 2024). المصدر: تقارير المنظمة الدولية للهجرة

كما تعكس بيانات منظمة الهجرة الدولية للفترة الممتدة من عام 2016 وحتى 2024 وبشكل واضح تدفقات الهجرة غير النظامية إلى ليبيا، إذ ارتفع عدد المهاجرين من نحو 256 ألف شخص في عام 2016 إلى أكثر من 824 ألفاً في عام 2024، وهو ما يمثل زيادة

تزيد على ثلاثة أمثال العدد المسجل في السنة الأولى من الدراسة، نابعة في الأغلب من تفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية في دول جنوب الصحراء الكبرى والصراعات المسلحة في السودان وتشاد ونيجيريا، وخلال العامين 2018 و2019 شهدت تراجعاً نسبياً في الأرقام ليصل عدد المهاجرين إلى نحو 670 ألفاً ثم 636 ألفاً على التوالي. فإن هذه الانخفاضات جاءت بفعل الحرب وتشديد الرقابة البحرية الأوروبية واتفاقيات الترحيل مع بعض الدول الأصلية، إلا أن تلك الإجراءات لم تستمر في الحد من التدفقات التي عاودت الارتفاع بشكل واضح خلال سنوات الجائحة لتبلغ نحو 800 ألف مهاجر في عام 2020.

وعلى مستوى عمليات الإنقاذ البحري فقد ارتفع هذا العدد أقل من عشرين ألف حالة في السنوات المبكرة إلى أكثر من خمسين ألف حالة في عام 2023. في حين تضاعف عدد العائدين طوعاً من حدود ثلاثة آلاف شخص في 2016 إلى نحو ثمانية عشر ألفاً في 2024. وفق الشكل رقم (7)، مما يعكس مدى الحاجة المتزايدة لبرامج العودة الطوعية والجهود الإنسانية الملحة داخل ليبيا وخارجها. (IOM 2016,) ويظهر أيضاً أن النساء والأطفال شكلوا نسبة متزايدة من التدفقات خلال ذروة الأزمة، وهو ما يشير إلى تزايد مخاطر الهجرة على الفئات الضعيفة مقارنة بالسنوات الأولى.

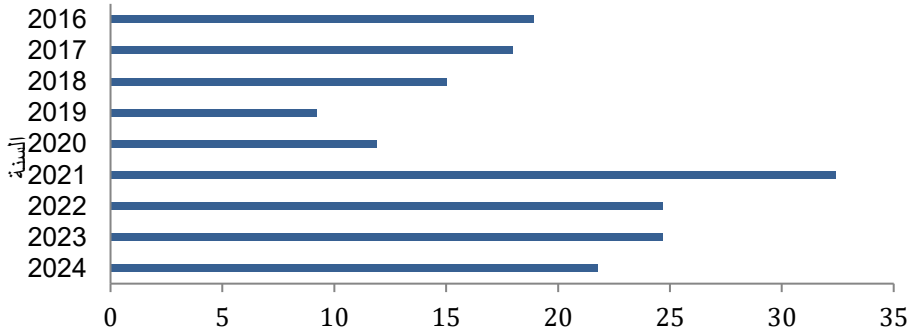

الشكل رقم (7): المهاجرين غير النظاميين الذين تم اعتراضهم وإنقاذهم بالآلاف (2016 – 2024) المصدر: تقارير المنظمة الدولية للهجرة

تشكل العوامل الاقتصادية دافعاً أساسياً لتدفقات الهجرة، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية وتبرز من بين هذه العوامل ارتفاع معدلات البطالة وتفشي الفقر في مناطق المصدر، وبخاصة في البيئات الريفية الصحراوية والمناطق المهمشة الأخرى، وقد أظهرت الدراسات وجود ارتباط وثيق بين تزايد موجات الهجرة وتدهور الظروف المعيشية، كما تؤدي الأزمات السياسية دوراً محورياً في تشكيل ديناميكيات الهجرة غير

النظامية. فقد كشفت حالة عدم الاستقرار السياسي إلى استغلال شبكات التهريب لنقاط العبور الحدودية، مما أدى إلى تصاعد ملحوظ في تكاليف رحلات الهجرة غير النظامية، حيث تشير المعطيات إلى تضاعف هذه التكاليف مقارنة بمستوياتها قبل خمسة سنوات.

إن التغيرات الملحوظة في معدل تدفقات الهجرة عبر السنوات المتعاقبة تعكس تحولات في منهجيات وتدابير الضغط الإقليمي وتطور مستوى التعاون الأمني، لاسيما مع الشركاء الدوليين كالاتحاد الأوروبي. ويعد الانخفاض المسجل في أعداد المهاجرين خلال عامي 2018 و2019، مع عودة ارتفاع المعدل لاحقاً، يعكس مؤشراً بعدم قدرة صمود التدابير والإجراءات والسياسات المتبعة، إذ لم تنجح بالضرورة في معالجة الجذور الاقتصادية والأمنية العميقة التي تزيد من تفاقم هذه الأزمة.

من خلال التغيرات المستمرة في أعداد المهاجرين نتجت عدة صعوبات وتحديات إنسانية معقدة، وزادت من هشاشة ظروف الاحتجاز في ليبيا، وتعذر توفير الحماية الكافية. كما أظهرت البيانات ازدياد مشاركة الأطفال غير المصحوبين مقارنة بفترة ما قبل جائحة كورونا، مما يتطلب ضرورة تعزيز آليات الحماية الدولية والعمل على تفعيل برامج الدعم النفسي والاجتماعي.

وبالرغم من النمو الملحوظ في أعداد العائدين طوعاً إلا أن محدودية إمكانيات الاستقبال وتراجع الدعم التنموي في بلدان المصدر فإن العودة الطوعية تواجه تحديات كما يوضح الشكل (8)، حيث بينت لنا البيانات الإحصائية التي رصدتها أغلب التقارير، بأن معظم المهاجرين ينحدرون من دول مثل السودان، النيجر، تشاد، نيجيريا، ومالي، ويستخدمون الصحراء الكبرى للوصول إلى ليبيا. وهي الدول التي تواجه النزاعات المسلحة و ألازمات الاقتصادية القاسية.

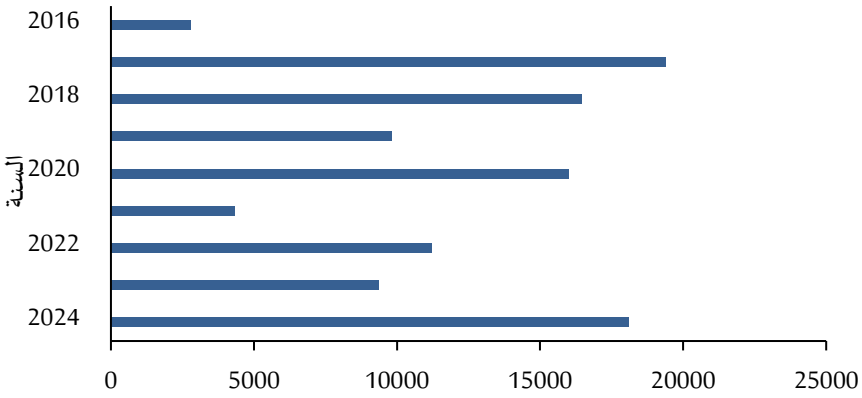

الشكل رقم (8): المهاجرون العائدون لبلدانهم (2016 - 2024). المصدر: تقارير المنظمة الدولية للهجرة

تؤكد أغلب التقارير أن الاستمرار في مراقبة ورصد التدفقات عبر ليبيا، والإسهام في تحسين جودة البيانات والمعلومات، إضافة إلى توسيع الشراكة والتعاون التنموي في الدول الإفريقية جنوب الصحراء، يمثلان الخطوات الضرورية لمعالجة جذور الأزمة، ويبقى التحدي الأكبر في خلق تنمية مكانية ومستدامة، تحد من دوافع الهجرة، وتساهم في تحقيق استقرار في المنطقة عموماً.

1- التحليل المقارن:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مقارنة تحليلية بين تقارير المنظمات الدولية، لاسيما المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ونتائج عينة دراسة ميدانية من المهاجرين غير النظاميين. تسلط هذه المقارنة الضوء على نقاط التوافق والتباين بين المصدرين، مما يعزز فهمنا لهذه الظاهرة المعقدة، ويسهم في صياغة استجابات أكثر فعالية.

تظهر المقارنة توافقاً قوياً بين التقارير الدولية ونتائج العينة في العديد من الجوانب المحورية للهجرة غير النظامية، تعد الدوافع الاقتصادية من أهم العوامل المشتركة، حيث تؤكد التقارير الدولية على أن الفقر، البطالة، وانعدام التنمية. هي أسباب رئيسية للهجرة غير النظامية، وتدعم نتائج العينة هذا الاستنتاج بقوة، حيث أفاد 41% من أفراد العينة ببحثهم عن فرص عمل كدافع أولي للهجرة، هذا التوافق يشير إلى أن تحسين الظروف الاقتصادية في بلدان المصدر يظل حجر الزاوية في أي إستراتيجية لمعالجة الهجرة. بالإضافة إلى ذلك يتفق الطرفان على أن النزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي يمثلان دوافع قصرية ومهمة للهجرة، تشير العينة إلى أن 27.5% من المهاجرين فروا من الحروب والنزاعات المسلحة، معظمهم من السودان والنيجر، وهي دول تعاني من صراعات مزمنة كما تبين التقارير. هذا التوافق يؤكد على العلاقة الوثيقة بين الأمن والاستقرار وظاهرة الهجرة.

كما تتطابق التقارير ونتائج العينة في تحديد الدول الرئيسية المصدرة للمهاجرين. تذكر التقارير السودان، النيجر، تشاد، نيجيريا، ومالي، وتظهر العينة نسباً مرتفعة من هذه الجنسيات، مما يعكس الأوضاع الصعبة المشتركة في هذه المناطق، ويركز كلاً المصدرين على أن الشباب هما الفئة العمرية الأكثر إقبالاً على الهجرة، حيث تشير العينة إلى أن أغلب أفرادها تتراوح أعمارهم بين 18 و34 سنة، مما يبرز الحاجة إلى استهداف هذه الفئة ببرامج تنموية وفرص العمل.

علاوة على ذلك، تبرز التقارير والعينة المخاطر الجسيمة أثناء الرحلة، مثل صعوبات التنقل، التعرض للعنف، ونقص الماء. هذا التوافق يسلط الضوء على الطبيعة الخطيرة للهجرة غير النظامية، وضرورة توفير مسارات آمنة وبديلة. وأخيراً، تشير كلا المصدرين إلى دور العوامل البيئية كالجفاف، وندرة المياه كعوامل دافعة للهجرة، وكذلك تنامي دور شبكات التهريب والاتجار بالبشر التي تستغل ظروف المهاجرين الصعبة. على الرغم من التوافق الكبير، تظهر المقارنة بعض الفجوات التي تبرز تفاصيل غير مغطاة بشكل كاف في أحد المصدرين، خاصة في الجوانب الاجتماعية والمستقبلية للهجرة.

أحد أبرز نقاط التباين يكمن في إبراز الاضطهاد السياسي والديني، ولم شمل الأسرة كدوافع للهجرة. فبينما ظهر الاضطهاد السياسي والديني بنسبة 20.5% في العينة، وذكر لم شمل الأسرة بنفس النسبة كدافع مهم، فإن التقارير الدولية تشير إلى الاضطهاد ضمن العوامل السياسية العامة، ونادراً ما تركز على لم شمل الأسرة كدافع رئيسي، هذا يشير إلى أن التقارير تركز على الدوافع الكلية، بينما تقدم العينة منظوراً أكثر شخصية وتركيزاً على الدوافع الاجتماعية والفردية.

تعد مسألة العودة الطوعية وإعادة الاندماج نقطة تباين مهمة، تعالج التقارير الدولية هذا الموضوع بالتفصيل، مشيرة إلى تضاعف عدد العائدين بشكل ملحوظ، وتحديات الاستقبال والدعم في بلدان المصدر، في المقابل، لم تعالج الدراسة موضوع العودة الطوعية في عينة المهاجرين، مما يشير إلى تركيزها على دوافع الهجرة بدلاً من مسارات ما بعد الهجرة.

كما تقدم العينة تفصيلاً مهماً حول الجانب التعليمي والمهني للمهاجرين، حيث كشفت الدراسة عن تدني كبير في مستوى التعليم والمهارات (نسبة كبيرة لم تكمل المرحلة الابتدائية، ونادرون من خريجي الجامعات). هذا التفصيل غائب إلى حد كبير في التقارير الدولية، مما يبرز أهمية البيانات الميدانية لفهم الخلفية الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين بشكل أعمق. وأخيراً، في حين أشارت التقارير الدولية إلى تزايد نسبة النساء والأطفال بين المهاجرين أثناء الأزمات، لم تتضمن العينة توزيعهم بشكل مفصل، مما يعد فجوة في فهم احتياجات هذه الفئات الضعيفة.

الاستنتاجات:

تؤكد هذه المقارنة أن درجة التوافق بين العينة والتقارير الدولية عالية جداً في تحديد الدوافع الرئيسية للهجرة غير النظامية ومصادرها، والتحديات التي تواجهها. هذا التوافق يضفي مصداقية على النتائج المستخلصة، ويعزز فهمنا للظاهرة من منظور شامل.

تسلط الفجوات الضوء على أهمية تكامل الأساليب البحثية، فبينما تقدم التقارير الدولية بيانات كمية كلية، واتجاهات عامة حول إعداد المهاجرين وتدفقاتهم، وتأثير العوامل الكبرى مثل الأزمات الاقتصادية والسياسية، تقدم العينة رؤى أكثر تفصيلاً وذات طابع شخصي حول الدوافع الفردية والظروف الاجتماعية للمهاجرين، هذا التكامل يسهم في بناء صورة أكثر اكتمالاً ودقة لظاهرة الهجرة.

إن إبراز العينة لدوافع مثل "لم شمل الأسرة" و"الاضطهاد السياسي والديني" يشير إلى أبعاد إنسانية واجتماعية للهجرة، قد لا تغطي بشكل كافي في التقارير التي تركز على العوامل الهيكلية، كما أن التفصيل حول المستوى التعليمي والمهني للمهاجرين في العينة، يعد حاسماً لفهم هشاشة هذه الفئة، وحاجتها لبرامج دعم وتأهيل مخصصة، وهو ما يمكن أن يسهم في صياغة سياسات أكثر استهدافاً.

في الختام، تبرز هذه المقارنة الحاجة إلى دمج البيانات الكلية من التقارير الدولية مع البيانات النوعية والتفصيلية من الدراسات الميدانية، هذا النهج المتكامل سيمكن صانعي القرار من صياغة سياسات شاملة، وفعالة تعالج الجذور العميقة للهجرة غير النظامية، وتوفر الحماية للفئات الأكثر ضعفاً، وتدعم مسارات آمنة وكريمة للمهاجرين، وتعزز برامج إعادة الاندماج المستدامة.

الخلاصـــــــــة:

الهجرة غير النظامية ليست مجرد ظاهرة عابرة، بل قضية عالمية شديدة التعقيد تتداخل فيها عوامل اقتصادية وسياسية وأمنية واجتماعية. آثارها لا تقتصر على دولة بعينها، بل تمتد لتطال مناطق وأقاليم بأكملها. وفي قلب هذا المشهد، تبرز ليبيا كبوابة رئيسية لعبور المهاجرين غير النظاميين إلى أوروبا، لا سيّما بعد الأزمات التي بدأت في عام 2011، والتي أدّت إلى تدهور الوضع الأمني وظهور فراغات في السلطة، مما ساعد على تنامي وانتشار شبكات التهريب والاتجار بالبشر من نقاط الانطلاق الى محطات الوصول.

وتؤكد تقارير صادرة عن منظمات دولية مثل منظمة الهجرة الدولية والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين أن الأسباب الرئيسية للهجرة غير النظامية تتمثل في الفقر، الصراعات المسلحة، تدهور الأوضاع الاقتصادية، وغياب التنمية. فبحسب التقارير الصادرة في عام 2023، بلغ عدد المهاجرين غير النظاميين في ليبيا أكثر من 700,000 شخص، وارتفع هذا الرقم ليصل إلى ما يناهز 761,000 في عام 2024، ويُعزى ذلك إلى تصاعد وتيرة الأزمات في دول مثل السودان ومناطق الساحل وغرب أفريقيا.

كما تبين بيانات منظمة الهجرة الدولية خلال الأعوام من عام 2016 إلى 2024 أن تدفقات الهجرة غير النظامية إلى ليبيا في تزايد مستمر، حيث أرتفع العدد من حوالي 256,000 إلى ما يفوق 824,000 شخص. وتشير نتائج استبيان شمل 200 مهاجر غير نظامي إلى أن السودانيين يشكلون النسبة الأكبر (28.5%)، يليهم النيجيريون (24.5%)، ثم الماليون (16.5%). وتتقاسم هذه الدول ظروفًا قاسية تشمل النزاعات، وسوء الأحوال الاقتصادية، وانتشار البطالة، وغياب الحماية الاجتماعية.

لكنّ أزمة الهجرة لا تقف عند الأرقام. فالكثير من التقارير تغفل الجانب الإنساني للهجرة. فالمهاجرون يواجهون معاناة حقيقية، إذ يتم استغلال نسبة كبيرة منهم في أعمال شاقة، وقد يُجبر بعضهم، لا سيما النساء والأطفال وذوي الإعاقات، على التسول وممارسة السخرة في دول العبور أو الوصول. هذه المعاناة تتطلب تسليط الضوء عليها عبر إجراء دراسات وبحوث معمقة.

كما لا يمكن إغفال الأثر النفسي العميق الذي يحفره النزوح القسري والهجرة في نفوس من اضطروا لمغادرة بيوتهم وبلدانهم بسبب الحروب أو الكوارث. هذه التجارب تخلّف جروحا نفسية قد ترافقهم لأزمنة طويلة، وتؤثر على قدرتهم على التواصل والتأقلم في المجتمعات الجديدة. أيضًا للنزوح والهجرة أبعاد اجتماعية وثقافية. فكثير من المهاجرين يتجمعون في مجتمعات صغيرة تتحدث لغة مشتركة أو تنتمي إلى نفس الخلفية العرقية أو الثقافية، مما يؤدي أحيانًا إلى تشكل مجتمعات موازية داخل الدول التي يلجأون أو يهاجرون إليها. وغالبا ما يتفوق الانتماء العرقي أو اللغوي على الانتماء الوطني، خاصة في المناطق الحدودية التي تسكنها قبائل ممتدة مثل قبائل الهاوسا.

أما الرحلة نفسها، فغالبًا ما تكون محفوفة بالمخاطر. وكثير من المهربين يتخلّون عن المهاجرين في الصحراء أو يسلكون بهم طرقًا خطرة هربًا من الملاحقات والرقابة الأمنية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات والاختفاء. وبعد الوصول، يواجه المهاجرون تحديات جديدة مثل حاجز اللغة، وصعوبة الحصول على فرص عمل، والتمييز الاجتماعي. ومن الناحية الأمنية، تسهم هذه الظاهرة في تقوية شبكات الاتجار بالبشر والتهريب، والتي تعتمد على تدفقات الهجرة كمصدر تمويل وسيطرة، مما يزيد من تعقيد جهود التعاون الأمني على المستويين الإقليمي والدولي.

لهذا، هناك توجه جديد يوصي بتجاوز التحليلات الضيقة والمقاربات الأمنية التقليدية، واعتماد رؤية تنموية شاملة في التعامل مع الهجرة. من خلال تحويل الأزمات إلى فرص،

والحدود إلى مسارات للتنمية. ويعتمد ذلك على دعم المشاريع الصغيرة في دول المصدر، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الشراكات الدولية لمواجهة الأسباب الرئيسية للهجرة

ونختم الدراسة بالتأكيد على أن الهجرة غير النظامية تعد مسألة بنيوية معقّدة، ولا تقتصر على بعدها السياسي فقط، بل تمتد إلى أبعاد إنسانية، أمنية عميقة. وللتعامل معها بفاعلية، لا بد من تبني استراتيجية تعكس وتعزز التعاون بين الدول، وتفتح المجال أمام التنمية كبديل حقيقي للنزوح والهجرة.

المراجـــــــــــــع:

اللغة العربية:

1. محي الدين، شيماء. (2019). ظاهرة تهريب المهاجرين في شرق أفريقيا: دراسة في الأبعاد وسبل المكافحة. أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة القاهرة، مصر.
2. الهاشـــمي، حميد. (2015). الذاكرة والهجرة غير الشـــرعية: أســـاليب التهريب والتعرض للمخاطر - شـــهادات شـــفوية لمهاجرين عراقيين إلى هولندا. المركز العربي للأبحاث ودراســـة السياسات، بيروت.
3. المنظمة الدولية للهجرة. (2023). تقرير الهجرة العالمي 2023. جنيف: منشورات IOM.
4. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. (2024). التحديث العملياتي – ليبيا.
5. بـوابـة بـيـانـات الـهـجـرة. (2024). اتـجـاهـات الـهـجـرة فـي شـــمـال أفـريـقـيـا. https://migrationdataportal.org
6. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (2023). تقرير التغير المناخي: التقرير التركيبي. IPCC.
7. منظمة أطباء بلا حدود. (2022). ليبيا: محاصرون في العبور – الانتهاكات بحق المهاجرين واللاجئين.
8. هيومن رايتس ووتش. (2023). لا مفر من الجحيم: مساهمة سياسات الاتحاد الأوروبي في انتهاك حقوق المهاجرين في ليبيا.

9. البنك الدولي. (2023). منصة الفقر وعدم المساواة – بيانات السودان والنيجر ومالي. البنك الدولي.
10. الاتحاد الإفريقي. (2015). أجندة 2063: أفريقيا التي نريدها. أديس أبابا: الاتحاد الإفريقي.
11. المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود. (2023). التهريب والاتجار بالبشر في شمال إفريقيا.

اللغة الأنجليزية:

12. Eaton, T., & Yousef, L. (2025). How Migrant Smuggling Fuels Conflict in Libya. Chatham House.
13. Brachet, J. (2024). Managing Migration in Libya: The Murky Role of International Organizations. Euro-Mediterranean Institute.
14. Mohy Eldin, S. (2019). Human Smuggling in East Africa: Challenges and Countermeasures (Doctoral Dissertation). Cairo University.
15. Hashimi, H. (2015). Memory and Irregular Migration: Oral Histories of Iraqi Migrants to the Netherlands. Arab Center for Research and Policy Studies.
16. International Organization for Migration. (2023). World Migration Report 2023. IOM Publishing.
17. UNHCR. (2024). Libya Operational Update. Migration Data Portal. (2024). Migration Trends in North Africa.
18. IPCC. (2023). Climate Change 2023: Synthesis Report.
19. Castles, S., de Haas, H., & Miller, M. J. (2013). The Age of Migration (5th ed.). Palgrave Macmillan.
20. Massey, D. S., et al. (1993). Theories of International Migration. Population and Development Review, 19(3), 431–466.
21. Agamben, G. (1998). Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life. Stanford University Press.